

اتهامات للقوات الإماراتية في عدن بعرقلة انعقاد مجلس النواب اليمني



ذكر مصدر برلماني يمني ان القوات الإماراتية في عدن أعاقت انعقاد مجلس النواب (البرلمان اليمني) في العاصمة المؤقتة للحكومة عدن، بعد محاولات عديدة ومستميتة من قبل الحكومة اليمنية والسعودية على حد لاقناعهم بتوفير المناخ الآمن لانعقاد المجلس النيابي في عدن.

وبحسب تصريحات لصحيفة "القدس العربي" اللندنية قال المصدر "للأسف إن إخواننا الإماراتيين أسهموا بدور كبير في عرقلة محاولات عديدة لانعقاد مجلس النواب في عدن، بمبرر المشكلة الأمنية التي تعللوا بها وأرجعوا أسباب عدم رغبتهم في انعقاد المجلس في عدن إليها."

وأشار إلى أنه منذ أن يؤس مجلس النواب في عقد أي جلسة له في عدن، بدأ التفكير جدياً في البحث عن مكان بديل داخل اليمن لانعقاد الجلسة المقبلة، وأن الخيارات المطروحة تراوحت بين مدينة مأرب ومدينة الغيضة، مركز محافظة المهرة.

وأوضح أن خيار انعقاد الدورة البرلمانية في مأرب، لقيت معارضة أيضا من قبل العديد من أعضاء مجلس النواب، بمرر أن الكثير من زملائهم البرلمانيين داخل اليمن لن يتمكنوا من الوصول إلى مأرب، نظرا لوقوع أغلب الطرق المؤدية إليها تحت السيطرة الحوثية وكذا لقربها من صنعاء وتحت مرمى نيران المدفعية الحوثية، ولذا كان خيار انعقاد الجلسة البرلمانية في مدينة الغيضة بالمهرة هو المرجح، نظرا لوقوعها حاليا تحت سيطرة القوات السعودية وبالقرب من سلطنة عمان، حيث يمكن للبرلمانيين اليمنيين الوصول بأمان إلى الغيضة عبر الطيران إلى مدينة صلالة العمانية ومنها إلى مدينة الغيضة.

ونسب موقع "المصدر أونلاين" الاخباري إلى عضو في مجلس النواب قوله "إذا أراد التحالف العربي لمجلس النواب أن ينعقد في عدن فكل هؤلاء المسلحين (المحسوبين على الإمارات) بمختلف تسميات فصائلهم وتشكيلاتهم سيتحولون إلى حراسة تؤمن انعقاد المجلس" في اتهام مباشر لأبوظبي بالوقوف وراء عرقلة انعقاد مجلس النواب وتسخير الميليشيا والمجاميع المسلحة التابعة لها في عدن لخلق القلاقل الأمنية هناك وأغلاق الأمن والسكينة العامة ومنها عرقلة انعقاد مجلس النواب.

وكانت السلطات السعودية استدعت أعضاء مجلس النواب اليمني العام الماضي إلى الرياض في مساعي منها لتسهيل عقد جلسة لمجلس النواب اليمني في عدن منتصف آب /أغسطس من العام الماضي، ووصل أغلب أعضاء المجلس إلى الرياض واستمروا فيها أكثر من شهرين في انتظار عقد الجلسة البرلمانية.

غير أن المحاولات السعودية لإقناع السلطات الإماراتية بتسهيل مهمة انعقاد جلسة مجلس النواب اليمني في عدن باءت بالفشل الذريع، واضطر أعضاء مجلس النواب اليمني إلى مغادرة الرياض بعد وصول الجهود السعودية إلى طريق مسدود، واكتفت الرياض بمنح كل عضو برلماني يمني نحو نصف مليون ريال سعودي كمكرمة ملكية لتطبيب خاطرهم والتخفيف من حدة ردة أفعالهم الذي ساد حينذاك إثر ما وصفوه بـ(المهانة) لهم واجبارهم على ملازمة الفنادق التي تم تسكينهم فيها لأكثر من شهرين دون الالتفات لأحد منهم أو التواصل معهم.

وذكرت مصادر برلمانية أنها تلقت دعوات جديدة حاليا لزيارة الرياض ربما لتكرار المحاولة لعقد جلسة لمجلس النواب في المكان الذي يمكن أن يتوصلوا إلى الاتفاق حوله، وأن العديد منهم قد وصل بالفعل إلى العاصمة السعودية لهذا الغرض وعدد آخر لا زالوا في انتظار الترتيبات اللوجستية لذلك.

ويواجه مجلس النواب اليمني انقساما حادا بين مؤيد للانقلابيين الحوثيين وآخر مؤيد للحكومة الشرعية بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي، ويواجه الأخير ضغوطا كبيرة من الاتحاد الدولي للبرلمانات في حال عدم قدرته على الانعقاد داخل اليمن فإن الاتحاد الدولي قد يضطر إلى الاعتراف بمجلس النواب المؤيد للانقلابيين الحوثيين بصنعاء.

ولكن مصدرا برلمانيا قال لـ”القدس العربي” أن الخارطة البرلمانية تغيرت إلى حد كبير بعد مقتل الرئيس السابق علي عبدالله صالح، حيث أن أغلب أعضاء مجلس النواب المؤيدين للانقلابيين كانوا من التابعة لحزب صالح، المؤتمر الشعبي العام، وبعد مقتله تحولوا إلى معارضين للحوثيين وبالتالي سينتقلون إلى الضفة الأخرى المؤيدة للحكومة الشرعية، غير أن الانقلابيين الحوثيين يدركون ذلك فوضعوا رئيس مجلس النواب يحيى الراعي ونوابه تحت الإقامة الجبرية في العاصمة صنعاء ومنعواهم من مغادرتها مطلقا، حتى في حالة الظروف الصحية الصعبة التي يمر بها البعض هناك.

وذكر أنه على الرغم من التشديدات الحوثية وحصارها لأعضاء مجلس النواب إلا أن العديد منهم تمكن من الإفلات من قبضتهم الحديدية ووصل إلى أماكن بعيدة عن قبضتهم اما تحت سيطرة القوات الحكومية أو خارج البلاد، وبالتالي إذا عقد تمكن مجلس النواب من الانعقاد قريبا فان حصوله على الأغلبية سيكون أسهل من المحاولات السابقة التي باءت بالفشل بسبب الانقسام الحاد بين أعضاءه بين مؤيد للحكومة ومؤيد للانقلابيين الحوثيين.